الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

أحداث بلدية حمّام ريغة بمليانة يوم 26 أبريل 1901 حسب تقارير الإدارة الاستعمارية

The 1901 Righa's Events in Maliana According to the Colonial Administration Reports

د.بكار محمد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-
medbekkar1961@gmail.com

ملخص

شهدت بلدية حمام ريغة وما جاورها بدائرة مليانة يوم 26 أبريل 1901 ثورة شارك فيها نحو 200 من الجزائريين ضد الاستعمار وإدارته. لقد خطط لهذه المواجهة منذ يوم 22 أبريل، وانتشرت بسرعة لسريتها، لم يتمكن الاستعمار من تنبؤ ساعة وقوعها، أصابت المعمرين بالذعر، هؤلاء طلبوا النجدة وقاوموا المنتفضين لوفرة السلاح لديهم دفاعا على أراضي اغتصبوها عنوة بتواطؤ الإدارة الاستعمارية وخدامها من القياد الذين باعوا ضمائرهم لعدوهم.

لقد كانت الأحداث دموية قتل فيها 6 معمرين، وعدد كبير من الجزائريين سواء خلال الأحداث، أو بفعل الإصابة بعد معاملات لا إنسانية، أو في السجن بعد الحكم عليم بالأشغال الشاقة والسجن المؤبد، ورغم سرعة إخماد هذه الثورة من قبل الاستعمار، إلا أنها كانت محركة للجهاد بوازع ديني، ومحركة للشعور الوطني ووحدة الشعب إما بالتضامن مع مقاومة الشيخ بوعمامة، أو المحاولة في توزيع المقاومة عبر الوطن انطلاقا من القرى والبوادي كما كان الحال مع ثورة عين التركي بحمام ريغة.

الكلمات الدالة: حمام ريغة، الجزائر، الأهالي، الثورة، مارغريت، مليانة، الشيخ بوعمامة، المعمرون، الإدارة الاستعمارية، تيارت، الحكومة العامة.

Abstract

In April 26th, 1901 the village of Regha in Miliana witness events of an uprising of the Algerian inhabitants facing the colonists injustice. Two hundred Algerian young people participated in this uprising. Preparations were organized in April 22nd and the day of events was secretly chosen so that the colonial administration doubts nothing about it. The outbreak of offensives who took weapons to defend their lands confused the colonists who panicked and could not resist to the attack. Given that opportunity and availability of weapons, Algerians were able to defend their territory violated by the force of the colonial administration and leadership servants who sold their conscience to the colonial enemy.

Those events were bloody, as a large number of Algerians were victims (injury after inhuman deeds, in prison after being sentenced to forced labour and or to life imprisonment). Despite the speed of the suppression of that revolution by the colonialism, it was driven for jihad religious objectors. Besides, it also drove the national feeling and the unity of the people either in solidarity with the resistance of Sheikh Bouamama, or attempts to distribute the resistance across the country starting with the villages and countryside as it was the case with the revolution of "Ain Eturki" in Righa Municipality.

Keywords: *Righa Municipality, Maliana, Algeria, Revolution, Colonial Administration.*

مقدمة

لقد أصبحت الجزائر المستعمرة مع مطلع القرن العشرين في يد سلطة المعمرين بعدما استقل هؤلاء بالبلاد ماليا عن المتروبول كما هو معروف منذ سنة 1900م. وكان لهذا التحول الهام تداعياته على الجبهة السياسية والاجتماعية بتوتر الأوضاع مجددا نتيجة جشع الدخلاء للاستحواذ على المزيد من

الأراضي، والسطو بطرق مختلفة على ممتلكات الأهالي، وهكذا ساءت أوضاع الجزائريين بعد تكريس المضاربة على العقارات والأراضي الفلاحية أمام مرأى الإدارة الاستعمارية المتواطئة رغم أن القانون كان يمنع مثل هذه الممارسات.

ومن بين المناطق الجزائرية التي عانت من تصرفات المعمرين، نذكر دائرة مليانة الخاضعة آنذاك حسب التقسيم الإداري الاستعماري لعمالة الجزائر، وهي موضوع البحث باعتبارها همزة وصل بين وسط البلاد وغربه، بالإضافة إلى ما لها من خصوصيات كثيرة خاصة أراضيها الخضراء الواسعة ووفرة المياه، ويكفي أن هذه المنطقة شهدت أعنف انتفاضة ضد الاستعمار في يوم 26 أبريل 1901 بمنطقة عين التركي المعروفة عند الأوربيين بـ (Margueritte)، حيث أخذت هذه القرية اسم الجنرال الفرنسي الذي قام بالطواف في السودان (Jean Auguste Margueritte)، وتقع القرية على ارتفاع 730 متر على سطح البحر، وكان يتواجد فيها نحو 500 فرنسي حسب تقارير الإدارة المحلية الموجهة إلى والي العمالة. لقد دخلت هذه القرية الصغيرة التي تبعد عن دائرة مليانة بحوالي 10 كلم التاريخ الوطني من الباب الواسع، حيث أربكت حسابات المعمرين والإدارة الاستعمارية في وقت ظن فيه الجميع أن الأمن استتب في هذه العمالة التي عرفت هجرة متتالية للأوربيين الوافدين.

إنّ أحداث مليانة أو ما عرف بـ (Les Evénements de Margueritte) لدى الأوربيين حتى لا نقول الفرنسيين، هي أحداث لها ما يبررها من جهة، ولأنها كشفت عن الأطماع الحقيقية للاستعمار في الجزائر وفي المنطقة بالذات من جهة أخرى. وللإلمام بالموضوع ولو جزئيا اعتمدنا على ما نقلته تقارير الإدارة الاستعمارية لمتابعة الحقائق التاريخية لهذه الأحداث، ولنكشف النظرة والوجه الحقيقي لمن سيروا المستعمرة، وكيف تعاملوا مع هذا الموقف، وما هي التدابير المتخذة لقمعها، وهل كانت انعكاسات الأحداث خاصة إلا بالمنطقة أو مست جميع مناطق البلاد ككل؟.

1ـ أسباب ودوافع ثورة بلدية حمام ريغة بمليانة (26 أبريل1901)

يمكن القول أن الاستعدادات لهذه الثورة كانت جارية منذ 22 أبريل 1901، حيث حاول الثوار استمالة الفلاحين العاملين عند الكولون للتحرك بسرعة وتنفيذ العمليات حسب ما خطط لها. وحسب الإداري المكلف بإعداد تقرير مفصل عن الأحداث، فإن القائمين على تنظيم هذه الثورة لم يتمكنوا من جمع عدد كبير من الناقمين على الاستعمار والمعمرين في المنطقة كما توقعوا[1]. وأشار تقرير والي العمالة إلى المساحات الزراعية والمناطق التي وقعت فيها الأحداث، ووضح بشكل العارف، الأراضي الخاضعة للمعمرين، حيث بلغت أرقاما عالية مما خلق نوع من التحول الجدري لدى الجزائريين بانتقالهم من ملاك إلى مجرد عمال لدى المعمرين[2]. ومن المفارقات، أن قامت الإدارة الاستعمارية بعمليات تفتيش واسعة للأراضي الفلاحية قبل الأحداث في عدة مناطق ونواحي للسطو على ما تبقى منها وتسليمها للمعمرين الوافدين[3]. وحسب تقارير مجلس الحكومة فإن الإدارة الاستعمارية رخصت عملية بيع الأراضي الفلاحية عن طريق المزاد العلني كما ورد في التقرير رقم 342[4]. وقامت مصالح الغابات تعاقب عدد كبير من الأهالي في بلدية حمام ريغة المختلطة وسكان القرى المجاورة لها. وحسب الأرقام، فمن مجموع السكان البالغ عددهم 18518 نسمة، عوقب منهم نحو 360 شخص، وبلغت المتابعات القضائية نحو 1002 قضية، سجن من بينهم 723 شخص[5].

والشيء الملاحظ أن هذه الأحداث لم تكن معزولة بين قرية عين التركي وبلدية حمام ريغة كما أشارت إليها بعض التقارير، لأن قبل بضعة أشهر من الأحداث أوقف ثلاثة أشخاص اتهموا بسرقة جوادين لأحد القياد من المنطقة، قدر ثمنهما بـ250 فرنك وضبطوا بمدينة تيارت بالذات وكلهم ينحدرون من منطقة ثنية الحد التابعة لمليانة. وكان السيد «سحاري شراقة» حينها يحمل السلاح[6]، وكادت العملية أن تأخذ أبعادا خطيرة بملاحقة المشتبه فيهم من قبل 20 فارسا تابعين للقايد. وكادت هذه الحادثة أن تتسبب في نشوب حرب بين أولاد لانت التي ينتمي إليها القايد وأهل سحاري. وأهم ما جاء في تقرير رئيس دائرة مليانة أنه نوّه بالسلطة العسكرية بذات المدينة التي قامت بواجبها تجاه المتورطين رغم تبرئتهم في النهاية[7]. وكعادتها حاولت الإدارة ربط هذه السرقة بما حدث في عين التركي وحمام ريغة، لهذا اتخذت القضية أبعادا أخرى خوفا من وجود علاقة بين منطقة مليانة وهؤلاء الأشخاص الذين ضبطوا في مدينة تيارت، حتى أنّ السيد «رين» (Rinn) مستشار لدى الحكومة العامة قام بالتحقيق في القضية انطلاقا من مليانة[8]. وتبعت هذه العملية، إصدار الحكومة العامة قوانين تمنع على الأهالي الجزائريين امتلاك السلاح، بينما استثني من هذا الإجراء المعمرين الأوربيين. والجدير بالإشارة هنا، أن الإدارة الاستعمارية وفرت عن طريق إدارة شؤون الأهالي جميع الإمكانيات لوضع الجزائريين والأجانب المسلمين تحت الرقابة المستمرة سواء تعلق الأمر بالأفراد أو العائلات. ومن جهة أخرى، بالغت تقارير الإدارة لما ضخمت عمليات السطو التي تعرض لها البعض من المعمرين دون أن يتم تشخيص أسبابها أو حتى ذكر مسؤوليتها أو مدى تقصير الإدارة في تعاملاتها مع الجزائريين خاصة سكان الأرياف الذين ضاقت بهم السبل وأصبحوا رهائن بتوسع ضائقة الفقر عليهم.

2ـ مجريات أحداث بلدية حمام ريغة بمليانة

لقد دارت مجريات أحداث الثورة في بلدية حمام ريغة المختلطة. كل شيء انطلق في خطة أقيمت في سيدي بوزار، أين حدث الاتفاق على تنظيم هذه الثورة الشعبية ضد المحتل، أو ما أطلق عليها بالحركة الجهادية يوم 22 أبريل 1901. وشارك في الهجوم كل من سكان سيدي بوزار، وسكان تيزي

أوشير، وسكان سيدي محمد بن يحي، قادهم كل من يعقوب وطالبي. واتخذت الإدارة الاستعمارية كل وقتها لإعداد تقرير كامل حول حيثيات أحداث حمام ربغة بمليانة، واعتمدت حسب ما ورد في أرشيف ما وراء البحار على شهادة نبلاء المنطقة والمعمرين وحتى على من شاركوا في الأحداث من الجزائريين، واعتبرت الأحداث انتفاضة شعبية بالغة الأهمية[9]، وحسب محقق الإدارة فإنه كان يتوقع أن يجد الأهالي هم ضحايا المأساة بعدما تعمدت الإدارة إقامة مراكز للمعمرين في المنطقة، ولربما كانت سلوكيات هؤلاء عنيفة تجاه سكان المنطقة بسبب التعدي على قانون الغابات أو ضد الإجراءات النظامية للسلطات المحلية[10].

وأشار التقرير نفسه، أن أول عملية تعمير للمنطقة من قبل المعمرين بدأت في سنة 1863 تطبيقا لما ورد في مجلس الشيوخ، حيث بنيت منازل، ووزعت أراضي على الوافدين، وأقيمت ثلاث مراكز في العدالية سنة 1877 من قبل الجنرال شنزيه (Chanzy) خصصت لها أكثر من 250 هكتار، وفي السنة نفسها أنشئ مركز ثاني في حمام أولاد الزبوج بمساحة قدرت بـ657 هكتار و90 آر بلغ سعرها 3949972 فرنك، وأخيرا أنشئ المركز الثالث سنة 1881 في منطقة زكار بعين التركي بالذات، والمعروفة لدى المعمرين بـ: (Margueritte)، ووزعت على هؤلاء 657 هكتار و96 آر بقيمة 3158750 فرنك[11]، وحسب ما ورد في التقرير، فإن البعض من الأوربيين لم يقتنعوا بما وزع عليهم من أراضي واعتبروها قليلة، واعتبروا أنهم غير قادرين على توسيعها لوجودها محصورة بين الغابات والجبال، وبعد ضغطهم على الإدارة للاستفادة على مزيد منها، اضطرت هذه الأخيرة منحهم تعويضات مالية استغلها البعض منهم لشراء أراضي جديدة، أما البعض الآخر، فاستولوا على قطع صغيرة من الأراضي التابعة للدوار غير التابعة لمركز المعمرين[12].

وحسب التقرير الذي قدمه والي عمالة الجزائر لوزير الداخلية نقلا عن ما نشر في جريدة المعمرين (La Dépêche Algérienne) في عدد 2 جوان 1901، فإن مقال الجريدة حمل مسؤولية ما وقع إلى الإدارة الاستعمارية كونها كانت على علم بما سيقع، وكشف المقال على عدة شهادات لبعض المعمرين مثل شهادة السيد جورج جيرو (Georges Girou) الذي أشار أن أحد الأشخاص أخبره أن صيادين إنجليز وزعوا البارود والذخيرة على من شاركوا في أحداث ريغة وذلك قبل 3 سنوات من الحادثة، فكل واحد منا كان يعلم بذلك إلا الإدارة أهملت واجباتها، ولم تعلن على الوقائع في حينها[13].

وظن البعض من المعمرين أن هذه الثورة هي بمثابة حرب معلنة، وأن مؤشرات التمرد لم تكتشف في الحين، لأن الأهالي اتصلوا فيما بينهم بشكل جدي وسري، وهذا إما بالحديث بينهم في الأسواق، أو مشيا في الليل والجميع نيام[14]. ومن جهة أخرى تضمن تقرير مصلحة شؤون الأهالي المؤرخة يوم 15 فبراير تحت رقم 1027 الموجهة إلى والي عمالة الجزائر، أخبر فيها أن الأحوال داخل البلدية أصبحت محيرة، حتى أن أهالي المنطقة أصبحوا لا يخشون التحدث أمام المعمرين عندما يقولون أن الإنجليز سيأتون لطرد الفرنسيين، وأنهم سينتهزون الفرصة والقيام بعمليات السطو على أملاك الأوربيين. وحث التقرير على ضرورة منح سلطات وصلاحيات أوسع للبلدية لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، كما لوحظ أن نشطاء جمعية الأهالي «صيادي الأطلس» بموزاية يتوجهون إلى صيد الخنازير البرية برفقة كوكبة من الأهالي المسلحين، لهذا طالبت الإدارة بمراقبة هذه الجمعية، والسماح لرؤساء البلديات ورجال الدرك والحرس البلدي بتفتيش بيوت من بحوزتهم السلاح بدون ترقيم ودون رخصة[15].

لقد حذر والي العمالة من تحركات الأهالي يوم 29 مارس 1901 بإرسال برقية إليه حملت رقم 2122، وحسب إدارة بلدية حمام ريغة المختلطة، لم تلق أي رد. وازدادت المخاوف حين سرقت أسلحة من محل الخردواتي المعمر ديشان (Duchan) بالقليعة ليلا من قبل 3 أشخاص، ولاحظ اختفاء 9 بنادق صيد من المخزن دون أن يلمس اللصوص أي شيء آخر ثمين[16].

وذكرت التقارير الفرنسية لتغليط الرأي العام، أنّ أسباب هذه الثورة إنما يرجع إلى أن أحد الأشخاص من دوار مادلية القريب من تيزي راشد والتابع لأحد دواوير قبيلة ريغة الذي وهب حصانه لشخص آخر من قبيلته لمدة معينة، لكن هذا الأخير رفض إرجاعه بحجة أن الحصان ألحق بمقاومة الشيخ بوعمامة، ووصلت القضية إلى القايد الذي تدخل يوم 26 أبريل، لكنه احتجز من قبل 6 فرسان معلنين أمامه عن قيام الثورة، وأنهم بصدد الالتحاق بمقاومة بوعمامة. وهكذا بدأت الثورة بمهاجمة منزل أحد المعمرين (حارس الغابات) في ريغة مستعملين العصي والخناجر. وحسب التقارير، فإن نحو 200 شخص مدعم من قبل فلاحي المنطقة قاموا باقتحام منازل المعمرين والأثرياء خاصة في بلدية ريغة، وطالت عملية السلب بعض ضيعات المعمرين مما استدعى إرسال فرقة من الرماة من مليانة على الساعة الثالثة و35 دقيقة، ودارت معركة استخدمت فيها نيران البنادق من الجهتين، وكانت النتيجة أن قتل أحد الرماة في هذه المواجهة المسلحة. وفي الصباح وصلت تعزيزات عسكرية لمواجهة الثوار، وقامت الحكومة العامة بإرسال ملاحظاتها وأوامرها للإدارة كي تشدد الرقابة على ضيعات المعمرين بشكل دوري، ومعاقبة بلا رحمة المشاركين في هذه الأعمال التي اعتبرتها أعمالا إجرامية[17]. وأشارت مراسلات الحكومة إلى ضرورة تطوير المستعمرة بالمنطقة، والاهتمام بالسكان المحليين مع تكليف إدارة شؤون الأهالي بمراقبة دواوير المنطقة وأي شخص يقطن فيها لتجنب التأثيرات القادمة من خارج المنطقة والتي يقوم بها أشخاص غرباء [18].

لقد تسارعت الأحداث بشكل صعب التحكم في الوضع، وانطلقت الأخبار بسرعة إلى المناطق المجاورة مما أصاب المعمرون بالهلع

على بعد 5 كلم و7 كلم من المنطقة التي شهدت الاضطرابات، ودفعهم الخوف إلى طلب النجدة من السلطات لحمايتهم من اعتداءات محتملة. ووصلت الأخبار إلى رئيس إدارة حمام ريغة في يوم 26 أبريل على الساعة الواحدة و35 دقيقة أشارت إلى مقتل 6 أشخاص من المعمرين وجرح عدد كبير منهم. وحسب تقرير رئيس الإدارة للبلدية المختلطة لحمام ريغ لم يستثن الثوار حتى المزارعين، حيث اقتربوا من أحدهم وكلف (محمد بن الأخضر) بذبحه حسب ما ورد في تقرير إدارة بلدية حمام ريغة المختلطة[19]، ولم يشر التقرير إن كان هذا الشخص من الموالين للاستعمار أم لا؟.

ونتيجة الضغط المتزايد، نظم المعمرون صفوفهم (قرابة 5 عائلات متجاورة)، وأوكلوا مهمة قيادة الدفاع عنهم إلى السيد بول (M.Paul) وفانولي (Vanoly Louis)، حيث تم تبادل إطلاق النار مع الثوار من إقامتهم من أجل إرغامهم على مغادرة المكان، ومقاومة هجماتهم المتكررة، لكن رغم هذا سقطت القرية تحت أيدي الثوار، واستولوا على الذخيرة والمؤن والخيل، وتعرض مقر البلدية المختلطة حمام ريغة إلى الهجوم، وبوصول التعزيزات العسكرية من المناطق المجاورة وبدعم من الدرك، أصبحت المواجهة أكثر عنفا في المنطقة[20].

3ـ نتائج أحداث مليانة وانعكاساتها

لقد كشفت الإدارة الاستعمارية أن سكان مليانة وريغة أظهروا جهلهم لما عرفته المنطقة من أحداث، لكن بعد التحريات نقلت التقارير أنّ البعض كان على علم بما حدث، فمثلا أول أولاد مراسط لم يحضروا يوم 26 أبريل إلى سوق مليانة على غير عادتهم، وأن المكلف بجمع تسعيرة الدخول إلى السوق، لم يجن يومها إلا مالا قليلا21. ورغم سرعة الأحداث والمناطق المحدودة التي انتشرت فيها، إلا أن نتائجها كانت كبيرة، والجدير بالذكر أن التقارير إنما اهتمت بما أصاب المعمرين وفرق التدخل، وذكرت أن الأحداث خلفت 6 قتلى في صفوف المعمرين، ونحو 18 جريحا من بينهم نقيب وملازم في الجيش، وملازم وعريف من الدرك، وإصابة الباشا محمد في الوجه بعد تعرضه للاحتجاز والضرب المبرح. ومن جانب الثوار والذين اعتبرتهم التقارير مجرد متمردين، فقد قتل منهم 3 أشخاص وهم: جلول بن الحاج بن عيشة الذي توفي بعد إصابته، وزروق محمد بن زروق، والحاج محمد بن أحمد، أما قائمة المصابين فضمت حسب التقرير: يعقوب محمد بن الحاج، ومحمد بن صدوق، وبهلول محمد بن أحمد، ويعقوب أوراس بن الحاج أحمد، وبورخجة مختار بن صدوق، وكوشيح سعيد بن مختار، ومجدوب جلول بن الجيلالي[22].

وقد خلصت التقارير في مجملها، أن من شاركوا في هذه الأحداث إنما ينتمون إلى عائلات معروفة، كما عرفوا بإخلاصهم في العمل والسلوك الحسن سابقا، فمثلا يعقوب محمد بن الحاج الذي قاد هذه الثورة، كان ينتمي إلى الزاوية الرحمانية التي أشرف عليها أحد أتباع الشيخ سي محمد بلقاسم منذ 4 سنوات[23]، وهو المعروف أنه كان شابا يمارس الخياطة ولم يتجاوز سنه لثلاثون سنة.

ومن انعكاسات هذه الأحداث، إغلاق المدارس لفترة حتى يعود الهدوء مجددا إلى المنطقة، وخوفا من ارتفاع عدد الضحايا، كما ألغيت الحفلات والأعياد السنوية. وبالموازاة مع هذه التدابير، قامت السلطات بمداهمة المنازل وقامت بحملة تفتيش واسعة لسكان المنطقة لحجز البنادق الموجودة لدى البعض من الأهالي، كما ألصقت الإدارة تهم التواطؤ للبعض منهم لوقوفهم مع الثوار، أو بالتقصير في الإبلاغ عنهم كما كان الحال مع أحد القياد الذي اتهم بقبض أموال حتى لا يبلغ على المتسببين في هذه الأحداث.

والشيء الذي أوحى بتذمر شعبي واسع ضد الاستعمار وإدارته، هو اكتشاف في يوم 30 ماي 6 أكياس من الصوف معبأة بـ 58 كلغ من البارود كانت موجهة من محطة تازمالت بالقبائل إلى مدينة بسكرة. ويعود الفضل إلى رئيس محطة القطار بتازمالت الذي انتابته بعض الشكوك لما تحمله هذه الأكياس[24]، وهذا إنما يوحي أن مناطق أخرى كانت تستعد لثورة أخرى ضد الوجود الاستعماري في البلاد.

وتعزيزا للاستعمار بالمنطقة ومعاقبة المتسببين في الأحداث، قامت الإدارة الاستعمارية بتحويل الشيخ يعقوب محمد ابن الحاج أحمد وأخيه ومتهم آخر إلى سجن البليدة يوم 31 ماي بعدما عولجوا في مستشفى مليانة، حيث أصيب الأول برصاصة في الفخذ، بينما أصيب الأخ أيضا برصاصة في الكتف، وقامت الإدارة الاستعمارية الطواف بجثث من قتلوا من الثوار ليكونوا عبرة للجزائريين الآخرين الذين لم يشاركوا في الأحداث، ومن جهة أخرى أحيل من شاركوا في الثورة من دوار العادلية وعددهم 124 على العدالة لمحاكمتهم أمام 110 شاهد و55 محامي[25]. وفي تقرير آخر حول 176 سجين إلى الجزائر لمحاكمتهم، وكل هؤلاء شاركوا في الأحداث، حيث أعلنوا انتماءهم إلى الشيخ يعقوب، وكلف القاضي فلين (M.Phéline) بالتحقيق معهم في شهر جويلية بالجزائر قبل مغادرتهم أرض الوطن[26].

وكشفت التقارير الفرنسية أن 14 سجينا مات في السجن، بينما حول 107 منهم إلى مدينة مونبلييه الفرنسية، وكان عدد الشهود 40 شخصا من المعمرين، و43 شخصا من الأهالي. وأسفرت المحاكمة على إدانة البعض من الثوار بـ20 سنة أشغال شاقة وتم نفيهم إلى كاليدونيا الجديدة، بينما أفرج عن 81 منهم، أما يعقوب محمد وحاج بن عيشة ماتوا في السجن عام 1905 بعد الحكم عليم بالمؤبد[27].

تدابير الإدارة الاستعمارية بعد الأحداث

ومن بين الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الاستعمارية بعد الأحداث، تعميم مشاركة البعض في الانتخابات الخاصة بمجالس البلديات العامة بتطبيق قانون 8 جويلية 1901

حتى يتمكن الأطباء والبياطرة وأصحاب بعض المهن من الترشح بعدما استثنوا منها حسب قانون 10 أوت 1871 [28]، ولتعزيز موقف الإدارة الاستعمارية في هذه الظروف، اتخذ مجلس الحكومة العامة عدة تدابير من أجل منح صلاحيات أوسع للحاكم العام حتى ما تعلق بالمتابعات القضائية في حق الجزائريين[29]، وهذا إنما ما يكشف أن البعض من رؤساء الدوائر والبلديات بالغوا في تسيير ما تحت أيديهم من سلطة، وتركوا الأمور تتعفن أحيانا، وسلطوا عقوبات غير إنسانية على الرعاة في الغابات، وأثاروا النعرات بين أفراد القبائل من أجل التدخل أكثر في شؤونهم[30]، إلى جانب تضييقهم على حريات الجزائريين داخل المدن والقرى الثائرة أو غير الثائرة. وللتحكم أكثر في تنقل الأشخاص ألحت الإدارة الاستعمارية على ضرورة منح الجزائريين بطاقة للتعرف عليهم ولكي تسهل مهمة اكتشاف هويتهم، أو تمنح رخصة السفر إلى المسافرين منهم خارج مكان إقامتهم[31].

وتشريفا للبعض من جزائريين الموالين للاستعمار، قامت الإدارة الاستعمارية بتكريم القايد محمد بن زيان بلحاج، صاحب وسام الشرف إثر مقاومة المقراني عام 1871، فحسب تقارير الإدارة، استطاع هذا الأخير حماية عدة ضيعات للمعمرين بين مليانة وشرشال أين توجد في الغالب عدة عائلات قبائلية[32].

الخلاصة

اعتمادا على ما ورد في التقارير الفرنسية، وما تضمنه أرشيف الإدارة الاستعمارية حول أحداث بلدية حمام ريغة وقراها المجاورة لمدينة مليانة، يمكن القول أن الشعب الجزائري وسكان المناطق التي شهدت الأحداث خاصة يوم 26 أبريل 1901، ذاقت بهم السبل أمام توسع هيمنة المعمرين وضغوطات الإدارة غير المنتهية. ولم تكن الأحداث بوازع التعصب الديني وكراهية المعمرين حسب الإدعاءات، وإنما حركها الوازع الوطني والإيمان القوي بعمق الهوية الجزائرية الإسلامية المنادية للجهاد ضد المستعمر كون أن أغلب من شاركوا في هذه الأحداث انتموا إلى الزاوية الرحمانية. لقد كانت هذه الأحداث عبارة عن تلاحم الجزائريين أينما وجدوا بعدما شاع خبر مقاومة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي للوطن، ولربما أن الاستعمار لم يأخذ العبرة بشكل مباشر في ما حدث من سرقة تضامنا مع هذه المقاومة وأملا في توسيع نطاقها في دائرة مليانة وغيرها من المناطق كما أشارت إليه التقارير التي تحدثت عن عمليات شحن البارود، وعمليات سرقة الخيول والبنادق في أماكن متفرقة. وعلى ضوء هذه الحقائق لاحظنا من خلال التقارير أن تعسف الإدارة وما حمله قانون الغابات وعقوباته، حرم الأهالي من رعي ماشيتهم مما ضيق عليهم سبل العيش، وجر بهم إلى السجن وجعلهم يدفعون غرامات زادتهم فقرا وحرمانا، ولولا سرعة رد فعل الاستعمار وتعزيزاته الأمنية لأخذت هذه الانتفاضة بعدا آخر بانتشار الثورة في مناطق أخرى داخل عمالة الجزائر، أو حتى العمالات الأخرى.

إن أحداث حمام ريغة بينت أن الشعب الجزائري لم يستسلم للاستعمار رغم نفوذه وسلطته داخل التراب الوطني، كما بينت عمليات السطو على أملاك الجزائريين بتقنين القوانين حسب أملاءات المعمرين والإدارة الاستعمارية.

الهوامش

1- AOM, GGA, Micro Films Internes, Boite N°80 MIOM/1690, Rapport du Préfet de département

d'Alger à Monsieur Le Ministre de L'Intérieur et des Cultes, Aïn Bessem, Le 04 Juin 1901.

2- Ibid.

3-AOM, GGA, Boite N°3F/134, Registre du Conseil du Gouvernement d'Algérie, Rapport N°29, pp:84,86.

4- AOM, GGA, Micro Films Internes, op.cit.

5- AOM, GGA, Boite N°3F/135, op.cit, Rapport N°342, pp:91,93.

6- AOM, GGA, Micro Films Internes, Télégramme de Monsieur Le Secrétaire Général du Gouvernement d'Algérie A Monsieur Le Gouverneur Général de L'Algérie, 78054, 10 Juin 1899.

7-AOM, GGA, Boite N°5H/26, Service des Affaires Indigènes et du Personnel Militaire,

Lettre du Préfet d'Alger Au Gouverneur Général de L'Algérie, N°8924, 29 Novembre 1899.

8- Ibid, N°4450, 22 juin 1899.

9- AOM, GGA, Micro Film N°80 Miom/16912/, Rapport du Service des Affaires Indigènes et du Personnel Militaire Sur Les Causes du Soulèvement Sur Margueritte, Alger Le 13 Mai 1901.

10- Ibid.

11- Ibid.

12- AOM, GGA, Micro Films Internes, op.cit.

13- Ibid.

14- Ibid.

15- Ibid.

16- AOM, GGA, Micro Film N°80 Miom/16912/, op.cit.

17- Ibid, Bureau Gouverneur Général de L'Algérie, Lettre du Gouverneur Jonnard à Monsieur Le Préfet D'Alger, Alger Le 30 Avril 1901.

18-Ibid.

19-Ibid, Département d'Alger, Arrondissement de Méliana, Commune Mixte D'Hammam-Righa, Rapport de l'Administration de La Commune Mixte D'Hammam-Righa, Sur les Evénements Survenus à Margueritte Le 26 Avril 1901, 1er Partie, Relation des faits, Hammam Righa, Le 25 Mai 1901.

20 -Ibid.

21- Ibid.

22- Ibid.

23- AOM, GGA, Micro Films Internes, N°80MIOM/ 1690, op.cit.

24- Ibid, Cabinet du Premier Président ,Lettre à Monsieur Le Préfet N°14, Alger Le 2 Octobre 1901.

25- Ibid.

26- Ibid.

27-Ibid, Département d'Alger, Arrondissement de Méliana, Commune Mixte D'Hammam-Righa, Rapport de l'Administration de La Commune Mixte D'Hammam-Righa, Sur les Evénements

Monsieur Le Chef de Service Des Affaires Indigènes et du Personnel Militaire, Alger, Le 20 Septembre 1904.

32-AOM, GGA, Micro Film N°80 MIOM/16912/, Département d'Alger, Arrondissement de Méliana, Commune Mixte D'Hammam-Righa, Rapport de l'Administration de la Commune Mixte D'hammam-Righa, Sur Les Evénements Survenus à Margueritte Le 26 Avril 1901, 1er Partie, Relation des faits, Hammam Righa, Le 25 Mai 1901.

Survenus à Margueritte, op.cit.

28- AOM, GGA, Boite N°3F/135, Registre du Conseil du Gouvernement d'Algérie, Rapport N°299, pp:305,306

29 - Ibid, Rapport N°322, pp:359,366.

30- AOM, GGA, Boite N°5H/26, Service des Affaires Indigènes et du Personnel MilitaireN°3038, 6 Décembre 1899.

31- Ibid, Direction des Affaires Indigènes, N°9976, Note Pour